

في صلاة ركعتين  
في ركعتين ركعتين  
ما عود بانه الى احد

تجوز بالنية المتناثرة قبل الشاء وقبل التعمد وقيل في الركوع  
وقيل المرفوع منه وهو في غاية السعد واما فرض الصلوة  
اي اركانها التي توجد ما هيتهما بمجموعهما فتجان فريضتهما كانت  
فريضه على الوفاق بين اثنتينا ومنها شتان على الخلاف بينهم وهي  
اي الفريضه الست المتفق عليها تكبيره الافتتاح وهي وهي ان عدت  
مع الاركان في جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها بالاركان  
بل هي شرط باجماع ائمتنا خلافا للثلاثة حتى لو كان صاحبها في سنة  
عند ابتداء التكبير او مكشوفه العورة او غير ذلك وقبل دخول الو  
قت فالنقاهوا واستبرجوا مستقبل ودخل الوقت مع  
انتهاه جازوه بشرطه عندنا خلافا لهم والقيام والركوع و  
والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة الشاهد الا  
الامه على ذلك ولان النبي عليه السلام لم يترك القعدة قط  
كسائر الاركان فكانت ركنا فلاقا لما ذكرنا فانها سنة عنده  
اما الخريف من الصلوة يصنعون بالفعل الذي من المصلى  
ففرض عند ابي محمد الله خلافا لها وتظهر فائدة في المسئلة

الاشني

الاشني عشرية على ما سياتي - ودليل فرضيتها انه لا يتوصل الى فرض  
اضر الابه ومالا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ففرضه لا يمكن  
وتعديل الاركان وهي الطهانية وزوال اضطراب الاعضاء  
واقدمه ترتيبه فرض عند ابي يوسف والائمة الثلث لم يدت  
ابن سعود انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى  
صلوة لا يقم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وفي طهيق صلته  
كان ظهره وهو من الرواية بالمعنى والمجواب انه ظن لا يثبت  
به الفرضية وتحققه في الشرح المصنف في تفصيل الفرض  
بعد ذكرها اجمالا فقال ولا دخول في الصلوة الا بتكبيره  
الاتساح لاجماع الائمة على ذلك وهو قوله اي قول العبد الذي  
ولا خلاف فيه والله اكبر وخالف فيه مالك واحمد والله اكبر  
او الله اكبر وخالف فيها الشافعي وهو الله اقصم عند ابي يوسف  
ان كان يحسن العكس باحد هذه الاناظ لا يجوز ابدالها بغير  
وقال ابي محمد لله الله ان قال ببدل الله عن التكبير لله اقبل او  
اعظم او الرحمن الذي ولا اله الا الله او يتاركة الله لو غيره ان

اوايه كبيره